● أخبار قصيرة

فرنسا وبريطانيا وألمانيا تعقد اجتماعاً عقب قمة ترامب-بوتين

أعلنت الرئاسة الفرنسية عن اجتماع بين الرئيس ماكرون ورئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني مع «تحالف الراغبين» المؤيد لكييف، بهدف التحضير للمراحل التالية من محادثات السلام بشأن أوكرانيا.
وأتى الاجتماع الذي عقد عبر الفيديو عند الساعة الواحدة من بعد ظهر أمس الاول بتوقيت غرينتش، عشية زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى واشنطن، وعقب قمة الرئيس الأميركي ونظيره الروسي في ولاية ألاسكا الأميركية الجمعة. وقد أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أنّه اتفق مع نظيره الأميركي، دونالد ترامب، على ضرورة ضمان أمن أوكرانيا، مشيراً إلى استعداد موسكو للعمل على ذلك وإنهاء الصراع القائم. وقال بوتين، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع ترامب بعد محادثات بين الجانبين في ألاسكا: «أتفق مع الرئيس الأميركي، لقد تحدث عن هذا اليوم، وهو أنّه بالطبع يجب ضمان أمن أوكرانيا، ونحن مستعدون للعمل على هذا».
وأضاف: «نحن مقتنعون بأنّه من أجل أن تكون التسوية الأوكرانية مستدامة وطويلة الأمد، يجب القضاء على جميع الأسباب الجذرية للأزمة، والتي تمت مناقشتها تكراراً». بدوره، أعلن ترامب أنّه «قد يزور العاصمة الروسية موسكو لعقد اللقاء المقبل مع بوتين»، واصفاً المحادثات بأنّها كانت «مثمرة للغاية».
ورداً على سؤال حول إمكانية عقد الاجتماع المقبل في موسكو، قال: «في المرة القادمة في موسكو؟ اقتراح مثير للاهتمام. ربما يكون الأمر كذلك، سنرى».
وأكد ترامب أنّه يتطلع إلى «عقد مزيد من اللقاءات المثمرة بين الولايات المتحدة وروسيا»، مشيراً إلى أنّ «لدينا على مدى هذه السنوات اجتماعات جيدة ومثمرة... ونأمل أن يستمر الأمر كذلك في المستقبل». ولفت إلى أنّه «تمّ التفاوض على نقاط تشمل حلف شمال الأطلسي والتدابير الأمنية وتبادل الأراضي»، وقال: «هناك بند أو اثنان مهمان يجب الاتفاق عليهما ويمكن تحقيق ذلك».

سيناريوهان للتسوية في أوكرانيا تتنازل كييف بموجبهما عن الأراضي

وضعت «وول ستريت جورنال» سيناريوهين محتملين لإنهاء النزاع في أوكرانيا يشمل كل منهما اضطرار كييف لقبول التنازل عن الأراضي التي انضمت إلى روسيا. وقالت الصحيفة إن القيادة الأوكرانية بدأت تدرك محدودية قدراتها العسكرية لاستعادة كامل أراضيها.
وأضافت أن السيناريو الأكثر واقعية قد يكون تثبيت الوضع الحالي حيث تسيطر روسيا على حوالي ٢٠٪ من الأراضي الأوكرانية، في حل قد يشبه الهدنة الكورية عام ١٩٥٣. وأشارت التقارير إلى أن التهديد الأكبر لأوكرانيا لا يكمن فقط في فقدان مناطق شرقها وجنوبها، بل في احتمال عدم قدرة الأراضي المتبقية على الصمود أمام التفوق العسكري الروسي، وهذا الوضع قد يدفع كييف في النهاية إلى مراعاة المصالح الروسية في سياساتها الداخلية والخارجية. ويأتي هذا التحليل في وقت تشهد فيه المعارك تطورات لصالح الجانب الروسي، بينما تظهر القوات الأوكرانية علامات إرهاق واضحة بعد عامين من الصراع الدامي، مما يطرح تساؤلات حول مستقبل البلاد في ظل هذه المعطيات الجديدة.

الثورة البوليفارية في مواجهة الاستكبار

فنزويلا.. بين العقوبات الأميركية ومقاومة الهيمنة

الوفاق/ منذ مطلع القرن العشرين، شكّلت فنزويلا نقطة ارتكاز في الاستراتيجية الأميركية تجاه أميركا اللاتينية، ليس فقط بسبب ثروتها النفطية الهائلة، بل أيضاً لموقعها الجغرافي الحيوي في منطقة الكاريبي. ومع كل تحوّل سياسي داخلي في كراكاس، كانت واشنطن تعيد ضبط بوصلتها، بين التحالف والدعم، وبين العداء والعقوبات.
هذه العلاقة المتقلبة، التي بدأت بتعاون اقتصادي وثيق، تحوّلت تدريجياً إلى صراع سياسي حاد، بلغ ذروته في عهد هوغو تشافيز وخلفه نيكولاس مادورو، إذ أصبحت فنزويلا رمزاً للمقاومة الإقليمية ضد الهيمنة الأميركية .

الجذور النفطية للعلاقة.. من المراقبة إلى الشراكة

في مطلع القرن العشرين، كانت فنزويلا دولة زراعية تعتمد على تصدير البن والكاكاو، فيما كانت الولايات المتحدة تراقبها ضمن إطار «مبدأ مونرو»، الذي اعتبر أميركا اللاتينية مجالاً حصرياً للنفوذ الأميركي.
الأزمة المالية التي عصفت بفنزويلا عام ١٩٠٢، دفعت واشنطن للتدخل كوسيط، لتثبيت دورها كحامية للمصالح الغربية في المنطقة.
لكن التحول الحقيقي بدأ عام ١٩٢٢، مع اكتشاف حقل «لا روسا» النفطي، الذي فتح الباب أمام شركات أميركية كبرى، أبرزها «ستاندرد أويل»، للاستثمار المكثف في قطاع الطاقة الفنزويلي.
في الحرب العالمية الثانية، أصبح النفط الفنزويلي عنصراً استراتيجياً في دعم الحلفاء، ما دفع واشنطن إلى تعزيز وجودها العسكري والاستخباراتي في الكاريبي.
بحلول خمسينيات القرن الماضي، كانت العلاقات في أوجها، خاصة في عهد ماركوس بيريز خيمينيس، حيث تداخلت المصالح الاقتصادية والسياسية، وأصبحت واشنطن الشريك الأول لفنزويلا، في ظل حكومات مؤيدة للغرب.

فنزويلا حاجز ضد المدّ اليساري

مع بداية الحرب الباردة، تحوّلت فنزويلا إلى حليف إستراتيجي في مواجهة النفوذ السوفيتي. بعد الإطاحة بخيمينيس عام ١٩٥٨، دعمت واشنطن اتفاق «بونتو فيخو»، الذي رسّخ ديموقراطية ليبرالية موالية للغرب.
لكن نجاح الثورة الكوبية عام ١٩٥٩، أثار قلق واشنطن من انتشار الحركات اليسارية المسلحة، ما دفعها إلى تقديم دعم استخباراتي وعسكري للحكومة الفنزويلية لقمع هذه الحركات.
ورغم تأميم النفط عام ١٩٧٦، حافظت فنزويلا على علاقات ودية مع واشنطن، واستمرت في تزويدها بالنفط وتعويض الشركات الأميركية.
لكن انهيار أسعار النفط في الثمانينيات أدخل البلاد في أزمة اقتصادية عميقة، دفعت الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية بإشراف صندوق النقد الدولي، ما عزز النفوذ الأميركي في الاقتصاد الفنزويلي.

من الاحتجاج إلى الثورة

في أواخر الثمانينيات، بدأت فنزويلا تشهد اضطرابات اجتماعية واقتصادية متزايدة، أبرزها أحداث «كاراكازو» عام ١٩٨٩، التي كشفت هشاشة النظام الاقتصادي النيوليبرالي. ورغم استمرار الدعم الأميركي للحكومات المتعاقبة، بدأ يتشكل وعي شعبي معارض للسياسات التقشفية والفساد، ما مهّد الطريق لصعود هوغو تشافيز، الضابط السابق الذي قاد محاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٩٢، قبل أن يتحول إلى رمز شعبي ويصل إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع عام ١٩٩٨.

الثورة البوليفارية في مواجهة الهيمنة

مع وصول تشافيز إلى الحكم، دخلت فنزويلا مرحلة جديدة من الصراع مع الولايات المتحدة. أطلق تشافيز مشروع «الثورة البوليفارية»، الذي استند إلى أفكار سيمون بوليفار في التحرر والسيادة، وأعاد صياغة الدستور لتعزيز السلطة التنفيذية وتوسيع المشاركة الشعبية.
اقتصادياً، اعتمد على إيرادات النفط لتمويل برامج اجتماعية طموحة، استهدفت الفقراء والمهمشين. أما خارجياً، فقد تبنّى خطاباً معادياً للولايات المتحدة، ونسج تحالفات مع دول مثل كوبا، روسيا، وإيران، وأسس تحالف «ألبا» الإقليمي.
ردّ واشنطن جاء عبر اتهامات متكررة لتشافيز بدعم الإرهاب والجريمة المنظمة، ومحاولات لعزله دولياً، خاصة بعد الانقلاب الفاشل ضده عام ٢٠٠٢، الذي اتُهمت الولايات المتحدة بدعمه بشكل غير مباشر.

عهد نيكولاس مادورو.. العقوبات كأداة للضغط السياسي

بعد وفاة تشافيز، تولى نيكولاس مادورو الحكم وسط أزمة اقتصادية خانقة وتوترات سياسية داخلية. ورغم استمراره في نهج الثورة البوليفارية، واجه تحديات أكبر، أبرزها العقوبات الأميركية التي بدأت عام ٢٠١٥، واستهدفت قطاع النفط الحيوي.
في عام ٢٠١٩، دعمت واشنطن زعيم المعارضة خوان غوايدو، واعترفت به رئيساً مؤقتاً، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع حكومة مادورو.
كما ضاعفت المكافأة المخصصة لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى اعتقاله، متهمةً إياه بالضلوع في شبكات تهريب المخدرات، في إعادة توظيف لسردية «مكافحة المخدرات» لحماية الأمن القومي الأميركي.
ورغم هذه الضغوط، حافظ مادورو على دعم الجيش وتحالفات دولية مع روسيا، الصين، وكوبا، ما ساعده على الصمود في وجه العقوبات، وإن كان بثمن اقتصادي واجتماعي باهظ.
هذا ولطالما استخدمت واشنطن تهمة «المخدرات» كأداة سياسية لتبرير تدخلاتها، بزعم تهديد الأمن القومي..
في هذا السياق، يبدو أن استهداف مادورو لا يتعلق فعلياً بالمخدرات أو الإرهاب، بل بموقفه المناهض للهيمنة الأميركية وسعيه لتعزيز السيادة الوطنية عبر تحالفات دولية مضادة لمصالح واشنطن.
الخطوة الأخيرة ليست سوى حلقة جديدة في سلسلة طويلة من محاولات السيطرة على فنزويلا وثرواتها، خصوصاً النفط.

بين الجغرافيا السياسية والاقتصاد النفطي

العلاقة بين واشنطن وكراكاس ليست مجرد خلاف سياسي، بل هي انعكاس لصراع أوسع على النفوذ في أميركا اللاتينية.
النفط كان دائماً في قلب هذا الصراع، سواء كمصدر للطاقة أو كأداة للتمويل السياسي.
ومع صعود حكومات يسارية في المنطقة، أصبحت فنزويلا رمزاً للمقاومة، ما دفع واشنطن إلى استخدام العقوبات كوسيلة لإعادة تشكيل المشهد السياسي.
لكن هذه العقوبات، رغم تأثيرها الاقتصادي، لم تنجح في إسقاط النظام، بل عززت من خطاب المقاومة، ودفعت فنزويلا نحو مزيد من التحالفات المناهضة للغرب.
وهنا يبرز سؤال جوهري: هل يمكن للعقوبات أن تكون بديلاً عن الحوار السياسي؟ وهل تخدم فعلاً مصالح الشعوب، أم أنها مجرد أدوات لإعادة رسم خرائط النفوذ؟

فنزويلا بين المطرقة الأميركية وسندان السيادة الوطنية

قصة العلاقات الأميركية–الفنزويلية هي قصة صراع طويل بين الهيمنة والمقاومة، بين المصالح الاقتصادية والسيادة الوطنية. من حقل «لا روسا» إلى العقوبات على مادورو، مرّت هذه العلاقة بتحولات عميقة، كشفت عن تعقيدات الجغرافيا السياسية في أميركا اللاتينية، وعن حدود القوة الأميركية في مواجهة إرادة الشعوب.
ورغم كل الضغوط، لا تزال فنزويلا تحاول رسم مسارها الخاص، بين تحديات الداخل وضغوط الخارج.
أما واشنطن، فهي أمام خيارين: إما الاستمرار في سياسة العقوبات التي أثبتت محدوديتها، أو الانفتاح على حوار جديد يعيد الاعتبار للدبلوماسية، ويمنح الشعوب حق تقرير مصيرها بعيداً عن الإملاءات الخارجية.
في النهاية، تبقى فنزويلا مرآة تعكس صراعاً أكبر على مستقبل أميركا اللاتينية، حيث لا تزال الأسئلة مفتوحة، والإجابات معلقة بين التاريخ والجغرافيا، وبين النفط والسياسة، وبين واشنطن وكراكاس.

لا تزال فنزويلا تحاول رسم مسارها الخاص، أما واشنطن فهي أمام خيارين، إما الاستمرار في سياسة العقوبات التي أثبتت محدوديتها، أو الانفتاح على حوار يعيد الاعتبار للدبلوماسية، ويمنح الشعوب حق تقرير مصيرها بعيداً عن الإملاءات

الأورغواي تغلق مكاتب لها في القدس تضامناً مع غزة

قررت حكومة أوروغواي، هذا الأسبوع، تعليق تنفيذ اتفاقية التعاون الموقّعة في كانون الأول ٢٠٢٤ بين الوكالة الوطنية للبحث والابتكار والجامعة العبرية في القدس، وإغلاق مكتب الابتكار التابع لها في القدس.
وأوضح وزير الخارجية، ماريو لوبيتكين، أن القرار «جاء نتيجة تطورات الوضع في الشرق الأوسط والعدوان في غزة».
وأدانت أوروغواي بشدة قرار حكومة الاحتلال بالسيطرة الكاملة على مدينة غزة، واصفةً إياه بـ«الانتهاك الجسيم» للقانون الدولي، الذي يُقوّض التقدم نحو حل سلمي للصراع.
وأعربت سفارة الكيان الصهيوني في أوروغواي عن أسفها للقرار، قائلةً: «إنّ إخفاء الخلافات السياسية المحتملة على حساب التعاون العلمي أمرٌ مؤسف».
ويأتي قرار حكومة أوروغواي على خلفية قرار الكابنيت قبل نحو أسبوع ونصف «بالسيطرة» الكاملة على القطاع، وحرب المجاعة التي ينفذها كيان العدو في غزة.
وكانت بعض الدول الأوروبية قالت إنها ستعترف بدولة فلسطينية الشهر المقبل في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستُعقد في نيويورك.
ومن بين هذه الدول: بريطانيا، وإسبانيا، وأستراليا، وفرنسا، وكندا، ولوكسمبورغ، والبرتغال، وأيرلندا.